



كلمة رئيس مجلس الإدارة ، معالي السيد وزير التجارة الدكتور صفاء الدين الصافي

تضطلع وزارة التجارة بمهام ومسؤوليات انسانية خدمية ووطنية كبيرة كونها واحدة من اهم الركائز الاقتصادية والتجارية المختصة في تنظيم علاقات العراق في اقامة او اصر ووشائج تعاون متكافىء مع دول العالم على الصعيدين الاقليمي والدولي من جهة اضافة الى دورها في مراقبة حركة الآلة التجارية واثرها في السوق قيمة وكمية من اجل تقديم افضل الخدمات للمواطن العراقي الكريم على الصعيد الوطني الداخلي، من جهة اخرى .

ان كافة الجهود موجهة في هذه المرحلة تحديدا لبلورة وترجمة توجيهات دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي خلال لقائه بهرم المسؤولين في وزارة التجارة يوم السابع والعشرين من شهر ايار الماضي وتأكيد على تكثيف الجهود والاسراع لوضع الخطط العاجلة والسريعة الناجعة لتوريد وتأمين مفردات البطاقة التموينية من المناشيء العالمية الرصينة والمعروفة ، خصوصا وان هناك شرائح من المحتاجين الذين يستحقون الرعاية بشكل دائم ومنتظم لاعتمادهم على هذه الحصة كما دعا دولته ايضا الى محاربة الفساد بكافة اشكاله وصوره ومواجهة مظاهره وظواهره ومساربه بحزم وجدية من خلال التشريعات والقوانين النافذة ودعمها بتعليمات جدية اكثر صرامة للحد من التلاعب .

وأود القول انه رغم التحديات والمصاعب والاعباء والتركبة الثقيلة الموروثة ، جراء السياسات الخاطئة السابقة فاننا عازمون بل ومصممون على جعل وزارتنا في موقع متقدم تحت الخطة في ظل العهد الجديد عهد دولة المؤسسات والقانون لأخذ زمام المبادرة في تطوير علاقات العراق الاقتصادية والعلمية والتجارية والفنية والثقافية مع كافة بلدان العالم في قاراته الخمس عبر تفعيل اللجان الوزارية المشتركة ومد جسور التواصل والتلاقي مع العالم الخارجي في اوربا واسيا وامريكا على طريق اقامة علاقات شراكة متكافئة تقوم على اساس المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة .

ويأتي في اطار النشاطات القادمة اقامة وتنظيم المعارض المتخصصة على ارض معرض بغداد الدولي ، وفي خارج البلاد حيث تشكل الدورة السادسة والثلاثين التي ستقام في بغداد مطلع تشرين الثاني من العام الحالي خطوة رائدة وتظاهرة اقتصادية واستثمارية كبيرة ومهمة تؤكد مدى الثقة العالية التي أخذ يوليها المجتمع الدولي للعراق ودلالة جديدة وثابتة على ان علاقات العراق قد توسعت وتطورت في ميادين وافاق رحبة متعددة .

كما ان وزارة التجارة تبقى في مقدمة وزارات الدولة ومؤسساتها التي تحمل لواء الاستثمار وتشجيعه في كافة الاتجاهات والوسائل والنهوض بهذا الهدف المنشود من خلال القوانين والتشريعات النافذة وفي مقدمة ذلك تشريع قانون الاستثمار رقم (٣ لسنة ٢٠٠٦ م) وما تلاه من تعديلات لاحقة ومتوقعة جديدة والتي جاءت بمثابة دليل عمل منسجمة مع توجهات حكومة الوحدة الوطنية في تهيئة الارضية الخصبة والملائمة لاستقطاب وجذب المستثمر الاجنبي وتشجيعه على الاستثمار في العراق بيسر وطمأنينة وذلك في ضوء التسهيلات والحوافز والفرص الكبيرة التي من شأنها جذب اكبر عدد من المستثمرين الى بلدنا نظراً لما يمتلكه العراق من فرص استثمارية واعدة ومن ثروات وطاقت وامكانيات هائلة وزاخرة .

ولا يفوتني ايضاً ان اتطرق الى الدور المتعاظم والريادي الذي يمثله القطاع الوطني الخاص في موضوع (الاستثمار) وذلك بالاستناد الى رؤية استراتيجية متكاملة واضحة المعالم تعبر بمحصلتها عن هدف تنمية وتفعيل دور القطاع الخاص في تنشيط الاقتصاد الوطني وصياغة السياسات العامة وجعلها قوة فاعلة ومؤثرة في توجيه السياسة الاقتصادية بشكل خاص وتحقيق الهدف العام المطلوب في تحقيق اهداف التنمية في الرفاهية الاجتماعية .

وفضلاً عما تقدم ، ارى من الضروري هنا لدى الحديث عن انشغالات الوزارة ومهامها ، الاشارة الى موضوع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (WTO) فمسألة الانضمام باب جديد يفتح على العراق ويبشر بافاق اقتصادية وتجارية هامة يتطلب الحال التعامل مع هذا الموضوع بموضوعية ومهنية واستعداد كامل لانه في ضوء المستجدات العالمية الراهنة مطلوب من العراق الانفتاح على العالم بمعرفة ورؤية صائبة وثاقبة خصوصاً وان بلدنا تعرض الى الضرر والدمار جراء السياسات الخاطئة السابقة الامر الذي الحق ضرراً باقتصاده وقدراته حيث لا زالت موارده المالية محصورة بمورد واحد هو النفط .

وعليه فان طبيعة المرحلة والتحديات المحيطة بنا والمسؤوليات الانسانية والاخلاقية والوطنية ، تدعونا مسؤولين ومنتسبين عاملين في دوائر وشركات ومفاصل الوزارة ، كل من موقعه ، مضاعفة الجهود في اداء الواجب الوظيفي بأمانة ونزاهة واخلاص وسوف لا يكون هناك مجال للتهاون والتسامح مع المقصرين وسيتم تفعيل دائرة المفتش العام لتقوم بدورها الصحيح المطلوب واجراء تعديل وتنمية قدرات العاملين بها وكذلك الامر بالنسبة لدائرة الرقابة التجارية لما لهاتين الجهتين من اهمية في رصد وتشخيص اوجه الفساد والتقصير في اداء العمل لكافة دوائر الوزارة وشركاتها ... علينا ان نعمل جميعاً لما نتطلع اليه من نمو وتنمية لتحقيق رفاهنا الاجتماعي .